**مذكرة إخبارية موجهة للعاملين ومستخدمي**

**النظام الإحصائي الوطني**

 **الموضوع : تكييف الأنشطة الإحصائية في ظل إكراهات الظرفية الصحية الوطنية.**

تود المندوبية السامية للتخطيط إبلاغ العاملين ومستخدمي النظام الإحصائي الوطني وعامة المواطنين حول التدابير المتخذة بشأن الاستمرار في أداء مهامها وفق المعايير الدولية مع الامتثال للتعليمات التي تصدرها السلطات المعنية للتصدي لجائحة كورونا المتجدد COVID-19 .

**بصفة عامة، فقد تم تعويض أسلوب الاستجواب المباشر مع الأسر و المقاولات الذي نعتمده عادة في بحوثنا بأسلوب تجميع المعطيات عبر الإنترنت أو عبر الهاتف وفي بعض الحالات الخاصة عبر البريد تبعا لطبيعة العملية الإحصائية.**

**وتجدر الإشارة إلى أن :**

**1. الحسابات الوطنية** وعلى وجه الخصوصالحسابات الفصلية والحسابات النهائية لعام 2017 والحسابات شبه النهائية لعام 2018 والحسابات المؤقتة لسنة 2019، سيتم نشرها حسب الصيغ والجدول الزمني التي ينص عليها المعيار الخاص لنشر المعطيات (NSDD). وستستمر الحسابات الوطنية في استخدام البريد لتجميع المعطيات المالية المتعلقة بالمقاولات.

**2.** **المؤشرات الإحصائية** وخاصة المؤشر الشهري للأسعار عند الإستهلاك والمؤشر الشهري للأسعار عند الإنتاج والمؤشر الفصلي للإنتاج الصناعي سيتم نشرها أيضا وفق الجدول الزمني المحدد في المعيار الخاص لنشر المعطيات (NSDD).

ونظرا لكون البحث حول الأسعار عند الاستهلاك لا يستهدف الأسر والمقاولات فسيتم مواصلته في الميدان بالنسبة لأغلبية نقاط البيع الخاصة بعينة البحث. وسيتم إدراج التعديلات الضرورية إذا لزم الأمر. بالنسبة للبحث حول الأسعار عند الإنتاج والبحث حول أسعار الإنتاج الصناعي، عادة ما يتم إنجازها عن طريق القيام بزيارات ميدانية أو عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف. وفي ظل الظرفية الحالية، سيتم تعزيز طريقة تجميع المعطيات عن طريق البريد الإلكتروني أو الهاتف.

**3**. **البحث الفصلي حول الظرفية لدى المقاولات** الذي يتم إجراءه عادةً باعتماد البريد والإستجواب المباشر مع مسئولي المقاولات.، سوف يجرى حصريا في ظل الظرفية الحالية عن طريق القنوات الإلكترونية أو عبر الهاتف. وفي هذا الصدد، نلتمس من المقاولات أن تتفهم هذا الأمر قصد بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تعميم عملية تجميع المعطيات المتعلقة بهذا البحث عبر الإنترنت.

**4**. يٌنتظر أن تشر **المؤشرات حول سوق الشغل** للفصل الأول من سنة 2020 وفقًا للجدول الزمني للمعيار الخاص لنشر المعطيات (NSDD).

ولضمان الحد الأدنى من استمرارية السلسلة الإحصائية للشغل، سيٌجرى **البحث الوطني حول التشغيل،** والذي يتم عادةً بأسلوب الاستجواب المباشر مع الأسر، خلال الفصل الثاني من 2020 عن طريق الهاتف مع اعتماد استمارة قصيرة وعينة أصغر دون المس بتمثيلية العينة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الجهوي في حدود الإمكان.

**5**. وأخيرًا، تم تأجيل البحث الوطني للمؤسسات غير الهادفة الربح والبحث السنوي للمقاولات المقرر إنجازهما خلال 2020، في حين سيستمر العمل التحضيري للبحث الوطني حول الأسرة المقرر لعام 2021 مع تعزيز اللجوء للعمل عن بعد.

**6.** فيما يتعلق بالتدبير الإداري واللوجستيكي، تم اتخاذ الترتيبات وتوفير الإعتمادات اللازمة لتزويد الباحثين الذين يواصلون مزاولة عملهم في الميدان بوسائل الحماية الصحية الذاتية مع تطبيق قواعد الابتعاد الاجتماعي.

**7**. وإدراكا للالتزام الحتمي بالامتثال للتوجيهات التي أعلنتها السلطات في الوضع الحالي، فإن المندوبية السامية للتخطيط تلتمس تفهم المقاولات والأسر المستهدفة من قبل مختلف البحوث مع الاعتماد على تعاونها المعتاد لتمكينها من الاستمرار في توفير المعطيات الإحصائية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي خدمة للسياسات العمومية ومختلف العاملين في الحياة الوطنية.